

مأساة يونانية؟

ترجمة: ليلي زيدان عبد الخالق

نشرت كلية «S P Jain School of Global Management»، أي كلية إدارة الأعمال الأسترالية، والتي لديها فروع في دبي ومومباي وسنغافورة وسدني، تقريراً حول الأزمة المالية اليونانية، والتي تنسحب على الاتحاد الأوروبي ككل، في ظل تكهنات انسحاب اليونان من منطقة اليورو.

وجاء في التقرير:
 يقع المراقبون في حيرة وارتباك عندما يسيطر بلد صغير كالإيونان على وسائل الإعلام، تماماً كما حصل في الفترة القصيرة الماضية. فالإيونان بلدٌ يعدُّ 11 مليوناً، ولا يشكل اقتصاده أكثر من 0.4 في المئة من الاقتصاد العالمي. فلم إذا تكبد كل هذا العناء؟
 في الواقع، إنه قلق كبير من احتمال سقوط أبحار الدومينو. بمعنى، من سيكون التالي بعد سقوط اليونان؟ إسبانيا، إيطاليا، البرتغال؟ وهل من الممكن أن نشهد تصعيداً لأزمة اليورو يضع حداً ونهاية لمنطقة اليورو؟ إنها أيضاً مسألة الأسواق المالية العالمية الهشة وغير المستقرة والمتشابكة بشكل وثيق ومتكامل، والتي من الممكن أن تكون إحدى الإشارات السلبية التي قد تقود إلى مراعاة هذا السلوك الذي ينشر العدوى في أرجاء العالم المالي. ففي أيلول عام 2008، وعندما واجهت إحدى الشركات «ليمان براذرز» الإفلاس، تخبط الاقتصاد العالمي في فرضى مالية كبيرة في ظل الأزمة المالية العالمية. ويرتبط الأمر أيضاً بالسياسات الاقتصادية الشاملة في بلد من بلدان اليورو: فهل هي سياسة التشكف وطريقة شد الحزام للحد من تراكم الديون، أم أنه علينا تحفيز الاقتصاد حتى ولو على حساب تراكم المزيد من الديون، تحفيز يتوسع ويولد المزيد من فرص العمل والدخل لدفع الديون المتركمة؟ هي بعض القضايا التي سنحاول إمطة اللثام عنها في هذا التقرير الموجز.



اتحاد نقدي ناجح. فعندما تختلف دورة العمل بشكل واضح، فإن لن يترك تغيير سعر الفائدة أو سعر الصرف بعض البلدان أشد فقراً، بينما تؤدي دورة العمل المتماثلة (كما هو الحال الآن)، إلى تكلفة فقدان السياسة النقدية المستقلة وارتفاع سعر صرف اليورو بالنسبة للبلدان المتضررة. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن منطقة اليورو افتقرت إلى آلية كافية ومرنة للتعامل مع الصدمات الاقتصادية. فامتداد آثار العجز الجوهري لبلد واحد تؤثر بشكل مباشر على الترتيبات المالية للبلدان الأخرى التي لم تمتلك آلية تصحيحية فعالة. ولا يبدو أن أيًا من البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية يملكان الوسائل اللازمة للتعامل بشكل سريع وفعال مع العواقب المترتبة في بلدان العجز. وقد لا تمتلك الوسائل المتاحة للظروف الكاملة من الظروف.

إن أي نقاش في زيادة قدرة منطقة اليورو في التعاطي مع الصدمات الاقتصادية والمالية، عليه أن يتركز في نقطتين: تكمن الأولى في كيفية التعرّف على التبذير (بدلاً من مواجهة التقلبات الدورية) والسياسة المالية في بلدان منطقة اليورو؛ والثانية، كيفية زيادة المصداقية في مؤسسات منطقة اليورو، مثل البنك المركزي الدولي. إذا كان من غير الممكن لهذه المتطلبات أن تتحقق، فإن البدائل الأقل جاذبية وبالتالي الفعالة، هي في تشكيل اتحاد مالي أو التخلي عن الاتحاد النقدي.

في وقت تكوين اليورو عام 1999، وافق بعض المعلقين الأجانب، على أن أي اتحاد نقدي غير مدعوم باتحاد سياسي، لا يذله من الانهيار. تخير أوروبا في الوقت الحالي حقيقة هذه العقولة. وعلى عكس الولايات المتحدة، فليس هناك من سلطة سياسية فدرالية أو إعامات متبادلة بين الدول الأعضاء. على هذا الاتحاد إعطاء الحقوق المشروعة والقانونية لتحقيق الدعم بين الدول الأعضاء. وكذلك، على المصرف المركزي الالتزام بتأمين السيولة للبنوك الفردية في دول الاتحاد في حال حدوث نقص غير متوقع.

وإذا كانت هذه الإصلاحات الجذرية طويلة الأمد، ممكنة أو مرغوب فيها سياسياً، فإن هذا الأمر لا يزال موضع تساؤل. وضع الإيونان المالي هو وضع مزق. قد نامل فقط في التوصل إلى تسوية تحفظ ماء الوجه الجانبين، وإعطاء بلدان مثقلة بالديون مثل الإيونان، فرصة لانقراض الأتفاس وتخفيف نمر فرص العمل والدخل للمساعدة على سداد الديون المالية.

تتحول قريباً إلى الدراخما الجديدة، فعلى الحكومة اليونانية أن تسدد مبلغ 3.5 بليون دولار بسبب البنك المركزي الأوروبي في منتصف تموز. وارتفعت أسعار الفائدة على السندات الحكومية اليونانية إلى 16 في المئة في الوقت الذي تستعد فيه الأسواق لاحتمال التخلف عن السداد، وفي مثل هذه الحالات على البنوك أن تطبع عملاتها الخاصة مرة أخرى. إذ إن هناك انخفاضاً كبيراً في قيمة العملة الجديدة، وما لبثت استطلاعات الرأي أن أظهرت ميل الغالبية العظمى من الإيونانيين إلى البقاء في منطقة اليورو.

نهاية اللعبة؟

يخص بول كروغمان على أنه كان من الواضح استخراق بعض الوقت للتأكد من أن إنشاء منطقة اليورو كان خطأ فادحاً. لم يتسن لأوروبا يوماً ظروفاً مسيقة وملائمة لتطوير عملة موحدة وناجحة. فهل من الممكن لهذه الدول خلال مواجهتها لأعمق المشكلات العودة إلى عملاتها السابقة، وبعبارة أخرى، ترك منطقة اليورو؟ إن خروج الإيونان من منطقة اليورو - لا يزال غير مستحب للغاية. وبخبرنا الخبراء القانونيون أنه ليس هناك من طريقة متماسكة في الإيونان يمكن من خلالها تحقيق خروج منظم، ما من آلية قانونية للقيام بذلك. ويضيف أن المحللين الماليين الذين يؤمنون باحتمال خروج الإيونان من المنطقة هم إما مخدوعون أو يمتلكون القليل من الأليات وعمل الإجراءات المؤسساتية للاتحاد الأوروبي. حتى لو سُحخت هذه العقبات القانونية، فهناك مجموعة متنوعة من وجهات النظر حول تلك الدول التي ينبغي استبعادها من الاتحاد النقدي الأوروبي للحفاظ على قابلية هذا الاتحاد للحياة.

ويرى البعض أننا نواجه حالياً احتمال وجود أوروبيتين وإمكانية انفصال منطقة اليورو إلى منطقتين فرعيتين (تلك التي لديها اقتصادات فعالة وإدارة اقتصادية حصيفة وتلك التي ليس لديها ذلك). وقد تكون ألمانيا هي البلد ذات الاقتصاد المنتج والفعال التي يجب أن يتركز عليها بدلاً من أن يعايرها الانضباطية المالية والنقدية لا يمكن أن يقابلها أي مكان آخر في أوروبا. قد يوجد بديل آخر لهذا الاتحاد المالي، يتصل في الهيئة المركزية التي تحدد الضرائب والإنفاق الحكومي بهدف استكمال الوحدة النقدية. ومن شأن الاتحاد المالي أن يحرمها من سياساتها المالية، أو أن يوافق عدد قليل من البلدان على فقدان السياسة. إن التماثل في دورات العمل هو شرط لإقامة

إلى التدابير التشكفية الصارمة. ويضيف: «الحقيقة أن أوروبا التكنوقراطية تشبه إلى حد بعيد الأطباء في العصور الوسطى الذين كانوا يضرون على ترك مرضاهم ينزفون ويترقون إلى أن يحين وقت علاجهم. إن التصويت على نعم للإيونان بهدف خدمة المزيد من التشكف للحصول على حزمة مالية أكبر قد يطالب البلاد بالمزيد من سنوات المعاناة ويضعها لسياسات لم يصدق أن نجحت في حقيقة الأمر، ويانظر إلى حسابات التشكف التي قُبلت: قد يتكشش الاقتصاد بطريقة أسرع مما يمكن أن يخفّف فيه الدين، لتكون حينها جميع أشكال المعاناة غير ذي قيمة».

لبت الإيونان على مدى السنوات الخمس الماضية معظم مطالب التشكف، ومع ذلك، لم يتحسن الوضع الاقتصادي، وهي قد رسمت حالياً خطأ في الرمال، مؤكدة أن المزيد من التشكف على هذا المنوال، لا يذله أن يتوقف. ومع ذلك، فإن الوضع الحالي مزمي للغاية. فقد خفّض البنك المركزي الأوروبي من إمكانية وصول المزيد من الأموال إلى البنوك اليونانية، مولداً الذعر في نفوس الشعب ومجبراً البنوك على الحد من عمليات السحب أو الإغلاق تماماً. فرضت الحكومة أيضاً ضوابط رأس المال لتقييد مسار العملة. إذا كان البنك المركزي لن يستأنف التمويل الطبيعي ويعجز إدخال عملة موازية



من التكاليف الداخلية ومقاومة خفض الأجور. تمتلك البلدان المرتبطة بمثل هذا النظام، ميزانياتها الخاصة وسوق عملها الخاص، إنما ليس عملتها الخاصة وقد يؤدي هذا إلى الاستسلام إلى الركود والاضطرابات المدنية عند طلب استخدام برامج التشكف للتعامل مع مشاكلهم. وبما أن الإيونان عضو في منطقة اليورو، فما هي قد علقت في قيود اقتصادية شديدة الوطأة والصارمة.

الأزمة الحالية

يمكن أن يُقال - وبحق - أن الإغريق هم في عدد من النواحي من سطوراً فصول مأساتهم الخاصة. لكن برنامج التشكف الذي فرض عليهم من أجل حصولهم على الأموال المنقذة أدى إلى انكماش الاقتصاد بما يقارب الربع، ارتفعت معدلات البطالة إلى 25 في المئة ويطالها الشباب إلى 50 في المئة. انفتحت الحكومة اليونانية بأفراط خلال العقد الأول من القرن الحالي، ومنذ ذلك الحين، تمّ خفض الإنفاق والضرائب إلى حد كبير. انخفض ذلك التوظيف الحكومي إلى 25 في المئة، وقطعت المعاشات السكنية بشكل حاد. ويقول بول كروغمان إننا لو أضفنا جميع التدابير التشكفية، فسكون بذلك قد قضينا على العجز الأصلي وسنحوّل إلى فائض كبير. لكن لم يحدث كل هذا؟ لأن الاقتصاد اليوناني أصيب بالانهيار، ويعود السبب في ذلك بشكل رئيسي

نتيجة للقيود الصارمة التي فرضها هذا الاتحاد على البلدان غير المتجانسة؛ ويتضمن عدم التجانس هذا «البنية الاقتصادية، التقاليد المالية والمواقف الاجتماعية». ويؤمن فيلدشتاين أن تزال منخفضة في معدلاتها المشتركة لدى الدول الأعضاء. وهذا المعدل كان منخفضاً أيضاً في بلدان كالإيونان، البرتغال، إيرلندا وإيطاليا التي أعادت على ارتفاع معدلات التضخم. ونتيجة لذلك، فإن الحكومات والقطاع الخاص في هذه البلدان، عمدت إلى اتباع سياسة الاقتراض بشكل كثيف لتمويل النفقات الخاصة بكل منها. ومنذ البداية، كانت أسعار الفوائد في أوروبا الجنوبية أعلى بسبب المخاوف من تخفيض قيمة العملة والتخلف، لكن، ومع اعتماد تراجع أسعار الفائدة على اليورو، حدث اقتراض هائل، وفعاقات كبيرة من القروض الإسكانية، وارتفاع تكاليف وحدات العمل، وتصنيع عاجز عن المنافسة وزيادة العجز التجاري. إن انهياراً حتمياً لمثل هذه الفعاقات نتج عنه - في نهاية المطاف - عجز كبير في الموازنة مع خطط إنقاذ مصرفية ومشكلة الديون السيادية التي بقيت محصورة في البنوك الأوروبية. غير أن تيرة العجز المطلية في هذه البلدان، والناجمة عن سعر صرف قوي وغير قادر على ممارسة سياسة نقدية ميسرة، مع حكومات هذه الدول إلى الحد من العجز في موازنتها.

هل كان انتقال هذه البلدان الأوروبية إلى عملة موحدة خطأ مصيرياً؟ عندما انضمت الإيونان إلى هذا الاتحاد النقدي الأوروبي عام 2001، ظنت أنه بإمكانها اقتراض الأموال على المدى الطويل، وذلك بالمعمل نفسه المتوفر لدى الألمان. إن تبني عملة اليورو سمح لعدد من البلدان كالإيونان بالاقتراض والإستهلاك أكثر بكثير مما لو لم تكن ضمن هذه المنظومة حيث كانت ستفرق في ديون ثقيلة لبنوك أخرى في أوروبا، والنتيجة النهائية جاءت على شكل غلاء في الصادرات، وارتفاع في الأجور وعجز في الموازنة والحساب الجاري الكبير، بما يتفق مع الإدارة الاقتصادية المسؤولة. حصل بعض التلاعب الإحصائي في البيانات الاقتصادية الرسمية ما راكم من حدة المشاكل قبل وقوع الأزمة الاقتصادية المالية العالمية. وقد قللت أرقام العجز من النفقات، إذ بلغ العجز المصروح عنه في الموازنة أقل من 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الذي هو في الواقع أكثر من 15 في المئة. تلاعب مشابه حصل أيضاً في ما يتعلق بمعدلات التضخم. فهناك في الإيونان بعض الصعوبات المرتبطة بفاقورة الأجور في القطاع العام وفي المعاشات السكنية وسن القطاع في أوقات مبكرة، فضلاً عن أن التعليم والنظام الصحي الباهظ الثمن إنما ذات النوعية الرديئة، والامتثال لنظام ضريبي منخفض وفعال وقليل القوي.

سياسة القيود

قد تستجيب مقاطعة كهذه في العادة إلى انخفاض في الطلب وتحفيز للنشاط الاقتصادي عن طريق إجراء سياسات نقدية موسعة. ومع ذلك، يجب على البنك المركزي الأوروبي إدارة السياسات النقدية المرتبطة بالحالة الاقتصادية للاتحاد في كل بلد على حدة، ما يعني أن أسعار الفائدة قد تكون مرتفعة جداً في بعض المحافظات ومنخفضة للغاية في بلدان أخرى. وفي ما يتعلق بالدين، فالأمر مرهون بالاقتراض بالعملة الخاصة لهذا البلد أو بلد آخر. فديون إسبانيا، الإيونان وإيرلندا سحبت باليورو. أما إذا حصل الاقتراض بالعملة الخاصة بالبلد المقترض، فإن البنك المركزي يمكنه دائماً شراء الديون الفدرالية إذ يمكن خفض قيمة العملة. إن أمثلة نموذجية ناجحة على التشكف تشمل عادة على تخفيض العملة الكبيرة التي تجعل من صادراتها أكثر قدرة على المنافسة. غير أن الإيونان لم تملك مثل هذا الخيار من دون عملتها الخاصة. وإذا لم تتمكن من السيطرة على العملة وتخفيضها، إذا، عليها التقليل

